التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيمه

أ. بن قيدة مروان

جامعة سطيف

Benkkidda_m@yahoo.fr

الملخص:

رغم الاكتشاف الحديث لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلا أنها سبقت نشأة الدولة والاقتصاد الرسمي نفسه من الناحية التاريخية إذا رجعنا إلى تطور الإنسانية، وهي موجودة في كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لكن حدتها تختلف من بلد لآخر، تظهر أينما وجد الاقتصاد الرسمي والضريبة ،ذلك أن كثرة اللوائح والتنظيمات الرسمية هي التي تساعد على نمو و انتشار الظاهرة مع الوقت، كما تقف كحواجز لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض أهم المفاهيم والخصائص المرادفة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي منذ الاكتشاف مع الإشارة إلى الجزائر، كما نتكلم عن التشغيل غير الرسمي بالبلاد ،خاصة بقطاعي التجارة والبناء . وأخيرا عرض سبل تنظيم و التعامل مع التشغيل غير الرسمي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي،القطاع غير الرسمي، التشغيل غير الرسمي ،التهرب الضريبي،التجنب الضريبي، السوق الموازية ،السوق السوداء .

Abstract :

Despite the discovery of modern phenomenon of the informal economy, but it preceded the emergence of the state and the formal economy itself from a historical perspective if we go back to the evolution of humanity, which is found in all countries, developed and developing alike, but severity varies from one country to another, appear wherever the formal economy and tax, so that the large number of regulations and official organizations that help the growth and spread of the phenomenon over time, also stand as barriers to integrate the informal economy into the formal economy.

The aim of this paper is to present the most important concepts and the corresponding characteristics of the phenomenon of the informal economy since the discovery with reference to Algeria, as we talk about the informal employment in the country, especially the trade and construction sectors. Finally, ways to organize and deal with the informal operating in Algeria.

Keywords: formal Economy**,** Informal Economy, Informal sector, Informal employment, Tax evasion, Tax avoidance, Parallel Market, Black Market.

تمهيد:تتميز الأنشطة الاقتصادية بالاختلاف والتنوع .أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة ،منظمة وغير منظمة ،أنشطة مسجلة وأخرى لا تظهر في السجلات الرسمية كما لا تدفع المستحقات الضريبية ولا يستفي د أصحابها من الحماية الاجتماعية .بناءا على هذه المعايير صنف الاقتصاديين الأنشطة الاقتصادية إلى قسمين :أنشطة رسمية وتحصر في دائرة الاقتصاد الرسمي وأنشطة غير رسمية تم حصرها في ما يعرف بظاهرة بالاقتصاد غير الرسمي ،وبالرغم من الاكتشاف الحديث للظاهرة إلا أنها استقطبت في العقود الأخيرة اهتمام عددا من الباحثين من اقتصاديين وعلماء الاجتماع وكذا الحكومات وأصحاب القرار في كثير من البلدان خاصة النام ية منها،ذلك لمعرفة خصائصها وتحليل سلوكات العمالة في هذه الدائرة ومعرفة حواجز عدم مشاركتها في الدائرة الرسمية.

في هذا الإطار تعتبر الجزائر من البلدان التي يوفر فيها التشغيل غير الرسمي فرصا هامة للكثير من الفئات موزعة على قطاعات مختلفة ، وهو أمر يحتاج إلى الدراسة والتحليل،ولمعرفة أهم سمات ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي بالجزائر . تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية :

1) تطور مقاربة و مكونات الاقتصاد غير الرسمي.
2) علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالأنشطة المتملصة.
3) أسباب ومناهج قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي.
4) واقع التشغيل غير الرسمي في الجزائر وسبل تنظيمه.

***1) تطور مقاربة و مكونات* الاقتصاد غير الرسمي**

أ) الاقتصاد غير الرسمي الاكتشاف والتطور .

لقد تطور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي منذ اكتشافه من ناحية المفهوم والمكونات ،والنظرة إلى الظاهرة مقارنة بالاقتصاد الرسمي. لكن ما ينبغي الإشارة إليه انه في الفترة الأخيرة توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مهمة فيما يخص الاقتصاد غير الرسمي.

- **تطور مقاربة الاقتصاد غير الرسمي**

قبل أن نتطرق لاكتشاف الظاهرة نحاول قدر الإمكان إعطاء مفهوما للاقتصاد الرسمي.

يعبر الاقتصا د الرسمي عن قطاع الأجور والدفعات الشهرية للرهون العقارية ،والمعدلات الصافية للائتمان ،والالتزام تجاه السلطات الضريبة ،والواجبات المنتظمة ،وغطاء الصحة الجيدة ،والمساهمات في صناديق التقاعد ،والرسوم المدرسية ،والعطلات الصيفية .لكن العامل الوحيد الذي يجعل أسلوب الحياة هذا رسميا يكمن في التنظيم والترتيب ،وهو إيقاع متوقع غالبا ما يكون مضموناً.[i]

- **اكتشاف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.**

في حقيقة الأمر الاقتصاد غير الرسمي سبق نشأة الدول والاقتصاد الرسمي نفسه،فمن الناحية التاريخية، عندما كان الأفراد يعشون في مجموعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة ،كان عليهم أن يقوموا بأنشطة اقتصادية وتجارية،من زراعة ورعي ومقايضة ،ولم تكن هناك حاجة للحصول على تراخيص من أية جهة للقيام بمثل هذه ألأنشطة .وإلى اليوم،تنشأ مشروعات وصناعات وحرف متناهية في الصغر،تكاد تكفي بالكاد لتوفير القوت لأصحابها وأسرهم ،ولا يمكن معها تصور أن يلجأ صاحب المشروع أو الحرفة إلى الدولة للحصول على ترخيص أو بناء هيكل إداري ومحاسبي يتفاعل مع القوانين واللوائح الرسمية وجهات تحصيل الضرائب[ii].

غير أن الحديث عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لم يكن إلا حديثا ،إذ يعود الفضل في ذلك إلى "كيث هارت"(keith hart)• منذ حوالي أربعة عقود لوصف النشاطات غير المنتظمة التي يقوم بها فقراء المناطق الحضرية في دول العالم النامي،إذ استعملت مصطلح

« القطاع غير الرسمي»«Informal Sector» أو«القطاع غير المهيكل »« Sector Non-Structure»[iii] وقد شرح هذه الفكرة بطرح ورقة عمل في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا،والذي انعقد سنة 1971،حيث قدم هذه الورقة اعتمادا على عمله الميداني في عشوائيات مدينة أكرا،عاصمة غانا،ناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم« ليسوا عاطلين عن العمل » بل كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة،وبطرق مخفية عن التنظيم الإداري . وبعد هذه الفترة(1971) بقليل نشر المكتب الدولي للعمل تقريرا بعنوان «الأجور والتوظيف والنوعية في كينيا » سنة 1972حيث تضمن وصفاً للقطاع غير الرسمي كمساهم محتمل في الاقتصاد المحلي[iv].

- **الاستفسار عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي**

هناك عدة مصطلحات شائعة للدلالة عن الاقتصاد غير الرسمي ،منها ما يعبر عن كافة الأنشطة المكونة للظاهرة ،ومنها ما يعبر عن جزء فقط من عناصر الظاهرة ،وذلك تبعا لمعايير مختلفة ،كما أن النظرة إلى الاقتصاد غير الرسمي تختلف من باحث لآخر الكل حسب توجهاته ،رغم وجود شبه إجماع حول مفهوم الظاهرة من قبل بعض الهيئات والمنظمات الدولية .

قبل تحديد مفهوم الظاهرة نقوم بعرض مختلف المصطلحات المستعملة للتعبير و الدلالة على الاقتصاد غير الرسمي ، إذ هناك مجموعة من المصطلحات و هي واردة حسب معايير مختلفة من بينها [v]: معيار السرية، معيار اللانظامية، معيار العلاقة بالاقتصاد القومي.

الجدول رقم (1):بعض المصطلحات الشائعة المرادفة للاقتصاد غير الرسمي.

المعيار المستخدم	حسب معيارا لسريتي والوجهة القانونية	حسب معيار اللانظامية	حسب معيار الاتصال بالاقتصاد القومي

المصطلحات الواردة			
	– اقتصاد تحت الأرض – الاقتصاد السري – الاقتصاد الأسود – الاقتصاد الخفي – اقتصاد الأبواب الخلفية	– اقتصاد غير شرعي – اقتصاد غير قانوني	– الاقتصاد غير الرسمي – الاقتصاد اللانظامي – الاقتصاد غير المنظم – اقتصاد غير مهيكل	– الاقتصاد الظلي – الاقتصاد الموازي – الاقتصاد غير المرصود

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

– عاطف وليم اندراوس عاطف وليم اندراوس ، **الاقتصاد الظلي ، المفاهيم، الم كونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة** ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر،ص12/ 13.

– عزوز علي ،بوزيان عبد الباسط ،**الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)** ،المركز الجامعي –الطاهر مولاي– بسعيدة،الجزائر،يومي 21/20نوفمبر2007،ص 03.

- **استفسارات بعض الاقتصاديين.**

تتعدد المفاهيم المستخدمة للاقتصاد غير الرسمي ،وذلك باختلاف الإيديولوجية التي تعتنقها الدول ،رغم وجود اتفاق عام في الدول المتقدمة حول الجوانب العامة للظاهرة في السنوات الأخيرة،إلا أنه في الدول العربية كل دولة تتبني مفاهيم خاصة.

وينظر الاقتصاديون في الدول الرأسمالية إلى الاقتصاد غير الرسمي ،بأنه محددا بالدخل غير المعلن للسلطات الضريبية و /أو الدخل غير الوارد في الحسابات القو مية .في إطار هذين المعيارين نعرض المفاهيم التالية:[vi]

يرى « Vito Tanzi»•• أن الاقتصاد غير الرسمي هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية،أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية.أو ذلك الجزء من الناتج القومي (الوطني) الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية،لعدم إعلانه ،أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقة للسلطات الضريبية. كما يرى في عبارة أخري أن الاقتصاد غير الرسمي يعبر عن كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية،والتي تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي(الوطني)[vii].

وحسب «Friedrich Schneider,Dominik Eneste. 2002»•••، الاقتصاد غير الرسمي يتمثل في مجموع الأنشطة المشروعة و /أو غير المشروعة التي يتولد عنها دخل من إنتاج السلع

والخدمات ،سواء من المعاملات النقدية أو التي تتم بنظام المقايضة .غير المبلغ عنها والتي تخضع لل ضريبة بشكل عام إذا ما صرح بها للسلطات الضريبة[viii].

- **استفسارات بعض الهيئات الدولية** .

نخص بالذكر بعض المنظمات والمكاتب الدولية التي لعبت دورا مهما في تحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

***– استفسار المكتب الدولي للعمل** : استعمل المكتب الدولي للعمل للتعبير عن ال ظاهرة مصطلح الاقتصاد غير الرسمي

«Informal Economy »،و حسب ما جاء في التقرير المقدم من طرف المكتب الدولي للعمل في المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء العمل الإحصائيين 15^{th} (I.C.L.S)* (1993)، يتمثل الاقتصاد الموازي في مجموع المشاريع من (أعمال منزلية ،أعمال حرة،المشاريع المملوكة للعائلات) ، التي تتضمن المعايير التالية:[ix]

– المؤسسات المملوكة للخواص، التي تستخدم أفراد العائلة و /أو مساهمين أو عمال على قاعدة عريضة.

– مشاريع أرباب الأعمال الذين يستخدمون عامل أو أكثر على قاعدة مستمرة، كم ا يجب أن تحقق معيار أو أكثر من المعايير التالية:

* عدد العمال محدد. * المشروع غير مسجل. * عدم تسجيل العمال.

غير انه في المؤتمر الدولي السابع عشر لخبرا ء العمل الإحصائيين 17^{th}(I.C.L.S) ،المنعقد بتاريخ(نوفمبر/ديسمبر 2003).تم مراجعة الهيكل التصوري للاقتصاد غير الرسمي بإضافة بعض التعديلات عما كان عليه في 15^{th} (I.C.L.S)،وهذا بعد دراسة قام بها كل من (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية«OECD*»،منظمة العمل الدولية «I.L.O**»،صندوق النقد الدولي «IMF***»، « CIS****»الجنة الإحصائية بين الولايات من كومنول ث الدول المستقلة)، سنة 2002 تم خلالها وضع هيكل تصوري للاقتصاد الموازي ،إذ أصبح المفهوم المستخدم لدى المكتب الدولي للعمل يعبر عن جزء فقط من الظاهرة إلى جانب مكونات أخرى يتم التطرق إليها فيما بعد[x].

- **اقتراب (CIS,IMF, ILO, OECD)** : في إطار هذه الدراسة تم استخدام مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ

«Non-Observed Economy»كمصطلح معبر عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .وهو يضم ما يلي : [xi]

- مجموع الأنشطة الخفية (الإنتاج تحت ارضي «Underground Production»).
- الإنتاج غير المشروع«Illegal Production».
- إنتاج القطاع غير الرسمي«Informal Sector Production».

- الإنتاج العائلي للاستعمال النهائي الخاص « Household Production for Own Final Use».

- الإنتاج المفتقد بسبب النقص في برنامج مجموعة البيانات الأساسية المتعلقة به.

« Production Missed Due to Deficiencies in Data Collection Programmer».

الأنواع الخمسة هذه تدخل في دائرة الاقتصاد غير الرسمي ،وهي غير واردة في إجمالي الناتج المحلي ،وما يمكن ملاحظته في هذا المفهوم عما سبقوه ،هو توسيع الحقل التصوري للاقتصاد غير الرسمي.[xii]

ب) مكونات الاقتصاد غير الرسمي

هناك عدة تصنيفات مختلفة لمكونات الاقتصاد غير الرسمي ،بالاعتماد على بعض المعايير ،وتصورات بعض الهيئات الدولية .

يتكون الاقتصاد غير الرسمي من مجموعة من الأنشطة ،تحدد حجمه و معالمه في كل بلد ،ويمكن تصنيف مكونات الاقتصاد غير الرسمي حسب معايير مختلفة مثل (معيار المشروعية وخصائص السوق، حسب معيار الدخل، معيار الاتصال بالدولة والاقتصاد الرسمي).

و على ضوء المعايير السابقة يمكن تقسيم الاقتصاد غير الرسمي إلى مكونين.أنشطة مشروعة وأخرى غير مشروعة هما[xiii].

وحسب هذا المعيار صنف «Lippert and Walker 1997» مكونات الاقتصاد غير الرسمي في الجدول الموالي .

الجدول رقم (02): الأنشطة المكونة للاقتصاد غير الرسمي .

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الأنشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع المسروقة ،الاتجار في المخدرات وتصنيعها،الدعارة،القمار،التهريب،الاحتيال.		مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة .إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي ،السرقة للاستعمال الشخصي.	
	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
الأنشطة المشروعة	دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه، الأجو ر والمرتبات التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها والتي تتصل بالخدمات ،والسلع المشروعة.	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين	تبادل الخدمات والسلع المشروعة .	جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه .

Source: Friedrich Schneider, **The Size and Development of the Shadow Economies of 22 Transition and 21 OECD Countries** , Discussion Paper No. 514 , Institut for the Study of Labor, Germany , June 2002 ,p4.

//See: ftp://repec.iza.org/RePEc/Discussionpaper/dp514.pdf . //23/02/2008

2) الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة المتملصة .

قد ننظر إلى الاقتصاد غير الرسمي من منظور التهرب الضريبي أو من منظور حسابات الناتج،بالنسبة للزاوية الأولى يلتقي الاقتصاد غير الرسمي بالتهرب الضريبي (Tax Evasion) في حالة التهرب من الضريبة كليا أو جزئيا وذلك بمخالفة التشريع بأساليب مختلفة ،أما في حالة التجنب الضريبي(Tax Avoidance) دون مخالفة التشريع الضريبي فهنا لا يكون الاقتصاد غير الرسمي مرادفا للتهرب الضريبي إلا في حالات التحايل على التشريع .لذا فالاقتصاد غير الرسمي اشمل من التهرب الضريبي بالرغم من ارتباط الظاهرتين ببعضهما ،في هذا الإطار تبقى النظرة الثانية للاقتصاد غير الرسمي أحسن من الأولى .إذ هناك أنشطة تدخل في إطاره وهي غير خاضعة للضرائب متعارف عليها من العرف الاقتصادي ،لهذا فالنظرة إلى الظاهرة من منظور حسابات الناتج القومي تكون أحسن من جهة التهرب الضريبي . ،كما هو موضح في الشكل الموالي .

الشكل رقم (01) :العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة المتملصة .

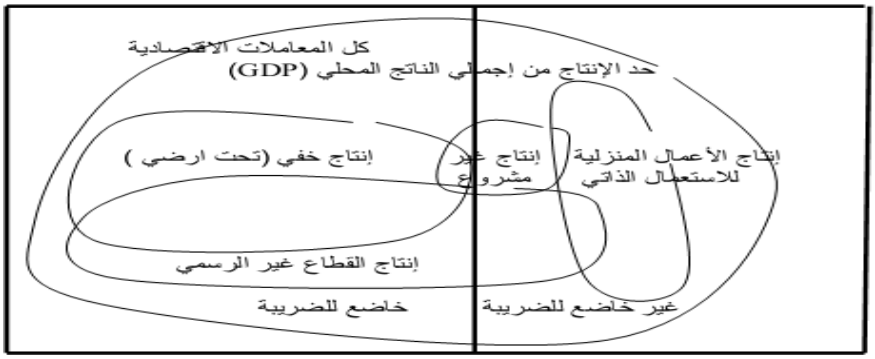

Sources: OECD, Ministry of Economy of Albania, **The Informal Economy in Albania (ANALYSIS AND POLICY RECOMMENDATIONS)** , Report prepared by the OECD - Investment Compact for the Ministry of Economy of Albania , Published with the support of the Central European Initiative (CEI) , December 2004, London, (UK),p26.

3)أسباب ومناهج قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي

- **أسباب توسع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي**

غالبا ما يكون حجم الاقتصاد الموازي أقل في البلدان التي تكون معدلاتها الضريبية منخفضة نسبياً،وعدد قوانينها ولوائحها التنظيمي ة محدوداً،وحكم القانون فيها راسخاً،وتشير دراسات النماذج الاقتصادية الكلية والجزئية القائمة على بيانات عدة بلدان إلى أن القوة الدافعة الرئيسية وراء نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي تكمن حسب(1999 « Vito Tanzi ») في العوامل التالية [xiv]:

(زيادة العبء الضريبي ، اللوائح الحكومية، التحويلات الاجتماعية، سوق العمل، الحظر، خدمات القطاع العام والفساد).

في إطار هذه العوامل يتفق «Friedrich Schneider»[xv] مع «Vito Tanzi»، فقد لخص هذه العوامل فيما يلي :

(زيادة الضرائب وأعباء مساهمة الضمان الاجتماعي، كثافة التعليمات الرسمية، تعليمات سوق العمل، خدمات القطاع العام، النظرة إلى الضريبة(الإحساس تجاه الضرائب)).

وتمثل العوامل السابقة صوراً مختلفة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصاد ي،إذ يسهم كل منها بقدر ما في نمو الاقتصاد الموازي،يختلف مداه من دولة لأخرى تبعاً لتوليفة الظروف القائمة التي تمر بها، و كنتيجة مرتبطة بخصائص هيكلية تميز الاقتصاد القومي لهذه الأخيرة .في هذا الإطار يمكن حصر أسباب الاقتصاد غير الرسمي في العوامل التالية :

1. زيادة العبء الضريبي .
2. تعليمات سوق العمل.
3. خدمات القطاع العام والفساد.
4. أعباء مساهمة الضمان الاجتماعي.
5. الحظر اللوائح الحكومية .

● **آثار الاقتصاد غير الرسمي** : ينجم عن المستويات المرتفعة للاقتصاد غير الرسمي في أي بلد عواقب وتكاليف على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تتمثل فيما يلي :[xvi]

– صنع السياسات بشكل غير ديمقراطي . – ضعف تخصيص الموارد .

– انخفاض الإنتاجية و الدخل الحكومي والإيرادات الضريبية. – محدودية الحصول على الخدمات العامة .

– ضعف سيادة القانون وانتشار الفساد . – ارتفاع مستويات الفقر .

– تظليل المؤشرات الاقتصادية الكلية (الكتلة النقدية ،إجمالي الناتج المحلي ،معدلات البطالة ،التضخم .....الخ).

● **مناهج قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي** : من الصعب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي ،بالرغم من وجود طرق ومناهج معروفة عالميا لقياسه، وتحديد مساهمته في الحسابات القومية ،ببيانات (بضمنها أو غير ذلك الزراعة) . كما أن التقديرات حول الاقتصاد غير الرسمي لا تعكس بالضرورة الحجم الحقيقي له[xvii].

في هذا الإطار صنف كل من « Friedrich Schneider, Dominik Enste, 2002» أساليب قياس الاقتصاد غير الرسمي في ثلاثة مناهج،وهي الأكثر استعمالا في العالم كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (03): مناهج قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي

الطريقة	خصائصها
1 المناهج المباشرة : ● المسح بالعينة ● تدقيق الحسابات الضريبية	– يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع بيانات المسح. – تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.
2 المناهج غير المباشرة: ● إحصاءات الحسابات القومية	إذ يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أوفي البيانات الفردية .

• إحصاءات القوى العاملة • المعاملات • الطلب على النقود • المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)	تقدير النمو في الاقتصاد غ ير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي .على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما. استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي).ثم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي . تقدير الاقتصاد غير الرسمي من واقع الطلب على السيولة ،على افتراض أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم نقدا وان الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على السيولة . تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي من واقع استهلاك الكهرباء .على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل ،ثم طرح معدل نمو إجمالي المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي ،وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي.
3 بناء النماذج	من خلاله يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي ،كالعبء الضريبي ،عبء القواعد التنظيمية الحكومية ،والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي ،كالسيولة ،ساعات العمل الرسمية ،والبطالة ،وما إلى ذلك ، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في أن واحد

المصدر: فريدريك شنايدر ،دومنيك انستي،**مرجع سبق ذكره**، ص 12.

▪ **حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض بلدان العالم** : هناك عدة طرق لتقدير حجم ا لاقتصاد غير الرسمي كما ذكرنا سابقا وكل طريقة لها خصائصها .لكن ما ينبغي إلى الإشارة إليه انه في الفترة الأخيرة أصبح الاهتمام أكثر ببناء النماذج البنائية ولعل أهمها المستعمل عالميا في التقديرات هو (DYMIMIC)(dynamic multiple-indicators multiple-causes) النموذج الديناميكي المتعدد الأسباب والمؤشرات . ويتميز هذا النموذج بأنه يقوم على نظرية إحصائية للمتغيرات الكامنة (غير الملحوظة) والتي تراعي العديد من الأسباب والمؤشرات في نفس الوقت .والجدول الموالي يعرض تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض بلدان العالم باستعمال متوسط نتائج هذا النموذج وطرق أخرى مثل طريق الطلب على العملة خلال الفترة (2005-2007).

الجدول رقم (04): حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض بلدان العالم

البلدان (المنطقة)		حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة(%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) الرسمي.		
		(2005)	(2006)	(2007)
شمال إفريقيا	الجزائر	36.9	37.3	37.7
	المغرب	379.	39.8	39.8
	مصر	35.4	36.1	37
	تونس	40	40.9	41.4
إفريقيا الجنوبية والوسطى	جنوب إفريقيا	30.4	30.9	31.7
	كينا	36	37.7	39.4
	تشاد	51.6	51	50.5
	جمهورية إفريقيا الوسطى	46.9	48.1	48.9
	بنين	49.8	50	50.4
	تنزانيا	61.3	61.9	63
	زمبابوي	56.8	56.6	56.8
أمريكا اللاتينية	شيلي	20.7	20.9	21.1
	الأرجنتين	36.9	37.3	37.7
	المكسيك	30.3	31	31.3
	كولومبيا	42.3	43.4	45.1
	البرازيل	41.1	41.8	43
	البيرو	62.7	64.2	66.3
	جورجيا	69.5	71.1	72.5
	بوليفيا	69.9	71.3	70.7
	الصين	13.7	14	14.3
	سنغافورة	13.5	13.8	14

آسيا	اندونوبيا	20.2	20.5	20.9
	الهند	24.5	25	25.6
	بنغلادش	36	36.7	37
	الفلبين	46.6	47.2	48.4
	كمبوديا	52.4	53.4	54.2
	تايلاند	56.4	56.9	57.2
أوربا الشرقية	كزخستان	46.7	47.7	48.2
	القرقيز	42.4	42.6	43.6
	روسيا الاتحادية	50.1	50.8	52
	بيلاروسيا	51.1	52.1	53
	أوكرانيا	57	57.5	58.1
	أذربيجان	64.7	67.7	69.6
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	سويسرا	8.7	8.9	9.1
	الولايات المتحدة الأمريكية	8.9	8.9	9
	المملكة المتحدة	13	13.1	13.2
	فرنسا	15.6	15.6	15.7
	كندا	16.5	16.5	16.6
	ألمانيا	16	16.4	16.7

Source: Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , ***Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007*** (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank & Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D.C July 2010 , p45/46/47.

الجدول يوضح نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي من إجمالي الناتج المحلي ما بين 2005و 2007في عدد من بلدان العالم حسب الجهة، وذلك باستخدام متوسط طريقة منهج المتغير الكامن المتعدد المؤشرات والأسباب وطريقة الطلب على العملة ،إذا يتضح جليا أن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة موجودة في كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، لكن حدتها تختلف من بلد لآخر ،إذا تتراوح نسبة الاقتصاد غير الرسمي في البلدان المتقدمة صناعيا مابين (8و16%)من إجمالي الناتج المحلي ،في المقابل هذه النسبة تتراوح مابين (30و72%) في البلدان النامية والفقيرة ما بين سنتي 2005و2007.

تتشابه دول شمال إفريقيا (الجزائر ،مصر ،تونس ،المغرب) من حيث نسبة الاقتصاد غير الرسمي وهي محصورة مابين (35و41.5%)تقريبا ،وفي حدود (31%) بجنوب إفريقيا ،في حين اكبر نسبة سجلت ب تنزانيا ب(63%) تقريبا تليها زمبابوي في حدود (56.8%) ثم بينين (50.4%) من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لإفريقيا الوسطى والجنوبية .

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فهي تتشابه مع دول إفريقيا إلى حد ما من حيث حجم الظاهرة ،إذ أن اكبر النسب سجلت بكل من جورجيا في حدود (72.5%) تقريبا تليها بوليفيا (70.7%) تقريبا ثم البيرو في حدود (66.3%) تقريبا من إجمالي الناتج المحلي .

تأتي كل من أوربا الشرقية بعد كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ،إذ سجلت اكبر النسب بـ أذربيجان (69.6%) ثم أوكرانيا (58%) تقريبا من إجمالي الناتج المحلي . أما بالنسبة لآسيا إذ نجد اكبر النسب في كل من تايلاند(57%) و كمبوديا(54%) والفلبين (48%) تقريبا. واقلها في كل من الصين(14.3%) وسنغافورة(14%) واندونيسيا (20.9%) من إجمالي الناتج المحلي.

إن النسب الموضحة في الجدول تشير إلى تفاقم حجم الظاهرة في الكثير من البلدان خاصة النامية والفقيرة.الأمر الذي جعلها تبحث عن الأساليب المناسبة للتعامل مع الظاهرة وذلك بالاستفادة من تجارب البلدان والتنسيق مع بعض المنظمات الدولية.

في هذا الإطار تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل كما تشير التقديرات الأمر الذي جعلها تولي اهتماما للتعامل مع الظاهرة في الفترة الأخيرة ،خاصة فيما يخص التشغيل غير الرسمي في قطاعات عدة من الاقتصاد .

4 واقع التشغيل غير الرسمي في الجزائر وسبل تنظيمه:

تعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءاً هاما من الاقتصاد ككل ، إذ تطور منذ الاستقلال وفي أعقاب الاقتصاد المخطط وكذا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع المنظمات الدولية .في هذا الإطار تعتبر فترة منتصف الثمانينيات والتسعينيات كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهو ما انعكس سلبا على نمو الظاهرة في البلد ،وللاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مصا در ومظاهر تميز هعما هو عليه في بلدان أخرى ،كما نركز بالخصوص على التشغيل في القطاع غير الرسمي كجزء من الاقتصاد غير الرسمي.

أ/ القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي :

– قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية و في بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدود في اليوم ،ولهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصا ص سخط هذه الفئة لسياسة التوظيف في البلاد .وتمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات اقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر) كما تمارس في أسواقا سوداء (حيث أسعار المواد والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب).ومن بين أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية في ما يلي :[xviii]

– تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصا د الوطني للمنتوجات الأجنبية وتثبيط الاستثمار الوطني في القطاعات المنتجة .

– البطالة لدى فئة الشباب من حملة الشهادات والذين التحقوا بسوق العمل لأول مرة .

– عجز جهاز الإنتاج الوطني على سد حاجات المستهلكين المختلفة .

– الرسوم الجمركية المرتفعة على بعض الموا د للحد من استرادها .في المقابل تزايد الطلب عليها الأمر الذي حتم إيجاد قنوات تمويل غير رسمية لها.

– غياب العمران التجاري المنظم والمدروس في إطار التخطيط الحضري للمدن .

– الإجراءات المتعلقة ببداية أنشطة تجارية جديدة خاصة السجل التجاري .كما يشير تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2009-2012) كما هو موضح في الجدول رقم (06) الموالي ،حيث عدد إجراءات بدء نشاط تجاري تقدر بحوالي (14) إجراءا، وتأخذ من الوقت حوالي (24) يوما ورتبت الجزائر خلال هذه الفترة بـ (141 و153) ضمن عينة مكونة من (183) بلدا أي أن الجزائر ضمن الثلاثون بلد الأخيرة في العينة .

– قطاع البناء والأشغال العمومية : لعب هذا القطاع دورا مهما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينيات وخلال فترة التسعينيات،وهذا بعد غلق وخوصصة بعض المؤسسات العمومية ،وكذا مشاكل عدم الاستقرار الأمني التي أثرت سلبيا على الاقتصاد ،ما فتح المجال أمام الو رشا ت المصغرة غير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الفترات الأخيرة . في هذا الإطار نميز الحالات التالية من التوظيف غير الرسمي في هذا القطاع :

– ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).

– ورشات غير رسمية تنشط في إطار غير رسمي في الغالب (انجاز مساكن أو ورشات عمل فوضوية) وهذا بتوظيف عمالة غير رسمية .

– ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء ر سمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء .

إضافة إلى ذلك من أسباب توسع العمالة في هذا القطاع هو تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء ،مما يجعل البناء من البداية غير رسميا وبالتالي العمالة غير رسمية أيضا . والجدول رقم (06) الموالي يوضح ترتيب الجزائر من حيث تسجيل الملكية وتراخيص البناء ضمن عينة مكونة من (183) خلال الفترة (2009- 2012)،إذ تدرج الجزائر ضمن البلدان الأخيرة من حيث تسجيل الملكية أي مابين (160و170) من أصل 183 بلدا ومابين (10و14) إجراءا و حوالي (50) يوما وتكلفة تقدر ب (7%) من قيمة العقار للعملية .في المقابل نفس الشئ تقريبا بالنسبة لتراخيص البناء كما يوضح الجدول الموالي .

ب / تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

من الصعب تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،نظرا لاختلاف المعطيات من مصدر لآخر وهذا في حالة توفرها ،رغم صعوبة التقدير ما ينبغي الإشارة إليه وهو أن الاقتصاد غير الرسمي لعب دورا مهما في استقطاب الأيد العاملة خاصة في القطاع غير الرسمي منه ،خلال حقبة الثمانينيا ت مع تسريح

العمال وإعادة هيكلة المؤسسات ،لذا كانت هنالك عدة محاولات لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بداية من فترة التسعينيات . في هذا الإطار نستعرض عدة محاولات لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر موزعين ما بين مكاتب دراسات ومراكز بحث ، ومتخصصين في دراسة الظاهرة حول العالم.

1– تقديرات مكاتب الدراسات الوطنية ومراكز البحث :

أولا : مكتب إكوتكنيكس (Ecotechnics)(1997)

وتمثلت دراسته في تحديد الحصة المصنفة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد غير الرسمي ، انطلاقا من إجمالي اليد العاملة المشغلة ، المتكونة من أرباب العمل والإجراء ومساعدي الأسر غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ،بالإضافة إلى العاطلين عن العمل الذين يزاولون نشاطا مؤقتا مأجورا .وقد استعمل في هذه الدراسة معايير التصنيف التالية :

– التصريح الإداري (السجل التجاري، رخصة البلدية...).

– التصريح الضريبي (التصريح بوجود النشاط لدى مصالح الضرائب).

– التصريح لدى الضمان الاجتماعي (أرباب العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

وقد أسفر تركيب هذه المعايير بروز درجات مختلفة من التشغيل غير الرسمي :

* القطاع غير الرسمي الفعلي غير المسجل حسب المعايير الثلاثة السابقة.

* القطاع غير الرسمي المسجل إداريا، والمصرح به جزئيا لدى مصالح الضرائب و /أو الضمان الاجتماعي .

وحسب الدراسة المنجزة مثلت هذه الفئة ما يقارب (50%)من المشتغلين في القطاع الخاص.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي : [xix]

– القطاع غير الرسمي سنة 1996 شغل حوالي مليون شخص.

– انتقلت حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992و1996 من (17.4%)إلى (22.4%)خارج قطاع الفلاحة،في المقابل ارتفاع قدره (2%)بالنسبة للتشغيل الرسمي .

– انتقال حصة التشغيل في القطاع غير الرسمي من (28%)إلى (58%)خلال نفس الفترة، في المقابل انخفضت حصة التشغيل في القطاع الرسمي من (72%)إلى (42%) خلال نفس الفترة.

– **يحتل** قطاعا التجارة والخدمات الصدارة في توزيع التشغيل غير الرسمي حسب فرع ا لنشاط الاقتصادي سنة 1996 بنسبة (67%)، يليه ا قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتراوح مابين (21%)إلى (31%)، وقطا ع الصناعة (تفصيل الملابس والصناعات الغذائية الزراعية ....الخ)بنسبة تتراوح بين (8%)إلى (15%).

ثانيا : مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية الخاصة بالتنمية

في دراسة واستنادا إلى تحقيقات الديوان الوطني للإحصاء لدى الأسر التي أجراها،سنوات 1992، 1997 ،2001 و2004 تم تقدير التشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد غير الرسمي ، وذلك بالاستناد إلى معياري الضمان الاجتماعي ومعيار حجم المؤسسات .حيث خصت التحقيقات العائلات والمؤسسات الفردية التي تعتبر من الناحية التصورية فرص هامة للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي،والمؤسسات ذات الحجم الصغير هي في الغالب خارج النظام الضريبي والضمان الاجتماعي كما أنها تمارس نشاطها دون رخصة.

– معيار الضمان الاجتماعي : وحسب هذا المعيار فا ن نسبة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا قدر بـ(16.4) نقطة خلال الفترة 1992 إلى 2004 وذلك بالانتقال من (26.6%) إلى (43%) ،حيث ارتفعت هذه النسبة في كافة الفئات باستثناء فئة المتمرنين ومساعدي الأسر التي سجلت ارتفاعا طفيفا ،أما اكبر النسب ارتفاعا سجلت عند الإجراء حيث انتقلت من (11.1%) سنة 1992الى (29.8%) سنة 2004،وأرباب العمل والمستقلون حيث انتقلت من (51.09%) سنة 1992الى (66.3%) سنة 2004.[xx]

– معيار حجم المؤسسة : تعتبر مؤسسات الإحصاء أن كافة النشاطات التي تمارس على المستوى المصغر تنتمي إلى القطاع غير الرسمي من الاقتصاد غير الرسمي وذلك حسب التصريح .وبالتالي تسمح هذه الطريقة بإعطاء اتجاه عام حول التشغيل غير الرسمي من خلال معيار حجم المؤسسة .

من خلال الجدول رقم (07) الموالي نلاحظ أن عدد أرباب العمل المستقلين تضاعف مرتين، إ ذ انتقل من (666.000)سنة 1992الى (1.737.000)سنة 2004 ،وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة التشغيل في حالة عدم وجود أجير دائم ،حيث ازدادن بـ (8.59)نقطة خلال الفترة (1992-2004) ، في المقابل نلاحظ انخفاض نسبة التشغيل حالة اقل و/أو أكثر من (5) أجراء دائمين .

الجدول رقم (06) :تطور وتو زيع أرباب العمل المستقلين حسب حجم المؤسسة (1992-2004).

الوحدة : (بالآلاف)

2004		2001			1997	1992		
(%)	التعداد	(%)	التعداد	(%)	التعداد	(%)	التعداد	حجم المؤسسة
89.8	1561	76.89	965	91.49	1075	81.21	541	عدم وجود أجير دائم
8.6	149	18.33	230	7.06	83	14.9	99	اقل من (5)أجراء دائمين
1.6	27	4.78	60	1.36	16	3.89	26	خمس أجراء دائمين أو أكثر
100	1737	100	1255	100	1175	100	666	المجموع

Source : Hammouda Nacer Eddine,Musette Mohamed Saïd , Jacques Charmes ,**Reflets de L'économie Sociale –Informalisation des économies Maghrébins** ,Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006,p98.

كما توجد محاولات أخرى لتقدير حجم التشغيل غير الرسمي كجزء من الظاهرة المدروسة في الجزائر، خلال فترة منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات [1985- 1992].[xxi]

2– تقديرات مصالح التخطيط و الديوان الوطني للإحصاء وبعض التقديرات الخاصة .

أولا – مصالح التخطيط: قامت مصالح التخطيط ،ابتدءا من التسعينيات ،بإدراج الأنشطة غير الرسمية في تقديراتها السنوية للتشغيل دون أن يتم تصنيفه حسب قطاع النشاط ،ويتعلق الأمر بتقدير غير مباشر للتشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد غير الرسمي ،وذلك انطلاقا من المعطيات الديمغرافية ،والشغل المنظم انطلاقا من معطيات مقدمة من المصادر الإدارية المختلفة ،وكذا نسبة البطالة .حيث تم تقدير نسبة التشغيل غير الرسمي لسنة 1996 بـ(14.33%)باستثناء قطاع الفلاحة ،وقد تطور التش غيل غير الرسمي ايجابيا لسنة 2003 مقارنة بسنة 1999 حيث ازداد بنسبة (8.2 %)،في حين لم تبلغ نسبة تطور التشغيل الرسمي إلا (3.9%). كما ارتفعت نسبة التشغيل غير الرسمي من (13.8%)سنة 1992 إلى (17.2%) سنة 2003 ،أما اكبر نسبة فقد سجلت سنة 1997 بـ(15.4%) من إجمالي التشغيل [xxii].

ثانيا – الديوان الوطني للإحصاء : حيث قدر سنة 1992 التشغيل غير الرسمي بـ(375.000)و (900.000)في مارس 1996. وأخذت هذه التقديرات بعين الاعتبار كل من العاملين في البيوت ، ومساعدي الأسر .كما اعتبر الديوان الوطني للإحصاء أن المؤسسات الخاصة التي تشغل اقل من (10) عمال –مؤسسات عائلية– لأنها لا تمسك محاسبة شاملة ،رغم دورها المهم في التشغيل والقيمة المضافة . وبالنظر إلى حجم هذه المؤسسات، والنمط العائلي لتسيرها ،والعلاقات التي تربطها بالنظام المؤسساتي للتمويل و الاستثمارات تنشط في معظمها ضمن القطاع غير الرسمي من الاقتصاد غير الرسمي ،وبالتالي تفلت من التسجيل الضريبي والضمان الاجتماعي .

ثالثاً – تقديرات فريدريك شنا يدر: ما يميز تقديرات (Friedrich Schneider) عن التقديرات السابقة الذكر ،هو أن هذا الأخير لم يهتم فقط بالتشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد غير الرسمي بل بجميع مكونات الظاهرة ،كذلك من حيث طريقة التقدير إذ اعتمد على بيانات متوسطات طريقة الطلب على العملة وطريقة منهج المتغير الكامن (النموذج الديناميكي المتعدد الأسباب والمؤشرات) (DY MIMIC)(dynamic multiple-indicators multiple-causes) وهي من بين أهم الطرق المستخدمة في العالم لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي .كما هو موضح في الجدول الموالي . **الجدول رقم (07) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1999–2007)**.

السنة	1999	2000	2001	2002	0302	2004	2005	2006	2007
حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة% من إجمالي الناتج المحلي(GDP)	34	34,1	34,4	34,9	35,8	36,6	37,3	37,3	37,1

Sources:Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , *OP CIT* , p45.

الجدول يبين تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة (1999– 2007) ،إذ ازداد خلال هذه الفترة بـ(3)نقاط كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.ما يمكن الإشارة إليه بناءا على هذه التقديرات

أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يمثل نسبة معتبرة إلى جانب الاقتصاد الرسمي ،في هذا الإطار وبالرغم من الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة بداية من التسعينيات حتى الوقت الحالي والتي مست النظام الضريبي والهيكل الاقتصادي (برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشباب البطال،برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتنمية) إلا أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية لا ستقطاب توجهات السياسة العامة للقطاع الخاص في الجزائر ، لهذا لا بد من إيجاد طرق أخرى للتعامل مع الظاهرة واحتوائها ضمن الدائرة الرسمية وذلك حسب طبيعة الأنشطة المكونة لها .

ج/ سبل تنظيم التشغيل غير الرسمي بالجزائر : التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي ينبغي أ ن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنشطة المكونة له ،فالنسبة للأنشطة غير المشروعة ينبغي مكافحتها بقوانين صارمة داخليا وخارجيا في إطار التنسيق الدولي ،أما الأنشطة المشروعة فهي تحتاج إلى الدعم و التنظيم حتى يتسنى لها التحول إلى الاقتصاد الرسمي مع الوقت .وذلك نظرا للفوائد المترتبة عن هذه العملية والمتمثلة في النقاط التالية [xxiii]:

- رفع معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي موزعا على مختلف فئات المجتمع من ملاك العقارات وأصحاب المشروعات والعمال والمستهلكين.
- مساعدة أصحاب المشروعات المصغرة على الاستفادة من المزايا الحكومية نتيجة ممارسة نشاطها في السوق الرسمية ،كما يدعم قدرتها على الحصول على الائتمان منخفض التكلفة فضلا عن عدم خضوعها للضغوط المختلفة التي تتعرض لها في الاقتصاد غير الرسمي .
- تحسن ظروف العمل والمزايا التي تقدمها شبكات الضمان الاجتماعي للعمال وبالتالي زيا دة إنتاجهم وارتفاع أجورهم فضلا عن توفر فرص عمل جديدة نظرا للتوسع في المشروعات.
- ضمان حصول المستهلكين على منتجات أكثر جودة كنتيجة لخضوع الشركات للمراقبة والإشراف في إطار الدائرة الرسمية.
- زيادة إيرادات الحكومة نتيجة لتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام من خدمات الصحة والتعليم ومشاريع البنية التحتية .

أيضا في مسالة التعامل مع التشغيل غير الرسمي لا بد من المعرفة الدقيقة لمختلف الفئات المشاركة في هذه الدائرة (أصحاب مشاريع مصغرة، عمال أجراء أو لحسابهم الخاص،عدد مرات الم شاركة ...) حتى تكون هنالك مساواة بين مختلف الشرائح دون تهميش ،والجدير بالذكر في هذا الإطار أن عملية التحول إلى الوضع الرسمي تتحكم فيها معادلة مهمة ما بين الاقتصاد الرسمي أو الاستمرار في الوضع غير الرسمي وهي المقارنة ما بين المكاسب و التكاليف ما بين التش غيل في الاقتصاد الرسمي و التشغيل في القطاع غير الرسمي ،فإذا كانت مكاسب التشغيل الرسمي تفوق تكاليفه فإن العمالة تفضل الانضمام إلى الوضع الرسمي ،أما إذا كانت تكاليف الوضع الرسمي تفوق المكاسب فإن العمالة تفضل الاستمرار في القطاع غير الرسمي .لهذا يجب

على صناع القرار أن يخفضوا من تكاليف العمل بالاقتصاد الرسمي للحد من حواجز مشاركة عمالة القطاع غير الرسمي وتسهيل احتوائه في الدائرة الرسمية .

في هذا الإطار على صناع القرار بالجزائر تذليل حواجز مشاركة العمالة بالقطاع غير الرسمي (خاصة قطاعي التجارة والبناء) وذلك بالعمل على محورين هامين هما:

المحور الأول : يتعلق بطبيعة العمالة غير الرسمية ذاتها وما تحتاج إليه .وهنا نقترح مايلي :

- تشكيل مكتب و لجنة خاصة على مستوى البلديات تعمل على إحصاء العاملين بالقطاع غير الرسمي (عمال متجولين ،عمال بأسواق موازية أو على أرصفة الشوارع ،عمال بورشات البناء سواءا كانت رسمية أو غير رسمية).
- تصنيف العمالة غير الرسمية إلى فئات حتى يتسنى مراعاة ذاته الأخيرة دون تمييز أو تحيز ، وذلك وفق معايير مختلفة :

1. طبيعة العمل (عامل أجير ،صاحب مشروع أو حرفة ،عامل لحسابه الخاص،عمل رئيسي أو ثانوي...).
2. القطاع (تجارة، بناء،صيد ،فلاحة ...).
3. مستوى التعليم (أمي، متعل م – ابتدائي أو متوسط أو ثانوي أو خريج تكوين مهني أو جامعي...)
4. الجنس (ذكر أو أنثى) و العمر.

- تسهيل و تحسين ظروف العمالة بالقطاع غير الرسمي وهذا من خلال :

1. منح العمال بطاقات وتراخيص تتجدد سنويا مع دفع مبلغ رمزي في بعض الحالات.
2. تحسين ظروف العمل و إيجاد بيئة عمل آمنة للعمال من خلال تخصيص أماكن عمل محددة مؤقتا .
3. تقديم المساعدة لهذه العمالة .

- تسهيل تحول العاملين بالقطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي .

المحور الثاني :يتعلق بإصلاح المنظومة القانونية المؤطرة لعمل الهيأت المختلفة والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة الأعمال و التشغيل على مستوى القطاعات المختلفة ، وهذا من خلال :

- تبسيط إجراءات بدء أنشطة تجارية جديدة وتصفيتها.
- إصلاح أنظمة حقوق الملكية وكذا تراخيص البناء .
- إصلاح قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة مع توليفة الظروف القائمة .
- تسهيل إجراءات الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين .
- إصلاح وتبسيط الأنظمة الضريبية.

- محاربة كل أشكال البيروقراطية والفساد الموجودة على مستوى بعض الهيئات الحكومية .
- تعزيز و دعم مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام .

الخاتمة:

الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة معقدة تتكون من عدة أنشطة مختلفة تتميز بالخصائص التالية :

- تترجم في سلوكات اجتماعية فوسيفيسائية ذات إيقاع قد يكون متوقع في بعض الحالات ذلك أن كثرة اللوائح والتنظيمات الرسمية مع الوقت تحد من المشاركة الرسمية .
- ظاهرة موجودة في كل الاقتصاديات (المتقدمة، المتحولة، النامي ة، الفقيرة ...)، تزدا د حدتها في الاقتصاديات النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.
- يشارك الأفراد بالظاهرة لعدة أسباب ،تختلف من بلد لآخر حسب درجة التقدم وطبيعة النظام الاقتصادي واللوائح الرسمية.
- هناك عدة أساليب ومناهج لتقدير حجم الظاهرة منها المباشرة وأخرى غير مباشرة ولعل أهمها بناء النماذج البنائية المتعددة المؤشرات مثل النموذج الديناميكي المتعدد المؤشرات والأسباب المستعمل عالميا .
- بعض البلدان تفوق ظاهرة اللارسمية الاقتصاد الرسمي في حدود (70%) من إجمالي الناتج المحلي(GDP) وهو ما يستدعي إعادة النظر في البنية الاجتماعية والهيكل السياسي (جعل الأنظمة أكثر ديمقراطية) والهيكل الاقتصادي .
- التشغيل غير الرسمي كجزء من الاقتصاد غير الرسمي يلعب دورا مهما في توفير مناصب شغل للأفراد في بلدان كثيرة .

تعتبر الجزائر من البلدان التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل كما تفيد التقديرات ،في هذا الإطار يوفر التشغيل غير الرسمي بالبلد مناصب شغل هامة في عدة قطاعات أهمها قطاع البناء والتجارة إذا نظرنا إلى الأنشطة المشروعة من الظاهرة ، إذ تحتاج إلى التنظيم و الدعم حتى يتسنى لها أن تتحول تدريجيا إلى الدائرة الرسمية والاستفادة منها من نواح عدة ،في المقابل بعض الأنشطة غير المشروعة ينبغي محاربتها بطرق مختلفة .

يمكن لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال من خلال (تبسيط إجراءات بدء أنشطة تجارية ،و إصلاح أنظمة حقوق الملكية وكذا تراخيص البناء ،و إصلاح قوانين العمل والأنظمة الضريبية، محاربة الفساد، تعزيز دور الحكم ...) أن تساهم في عملية كسر حواجز عدم مشاركة العمالة غير الرسمية بالجزائر ويسهل عملية تحولها إلى الاقتصاد الرسمي خاصة في قطاعي التجارة والبناء .

الهوامش :

[i]– كيث هارت،**الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم** ،مجلة حوار المؤئل **نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي**، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،عمان الأردن،الطبعة العربية، يونيو/حزيران2007 ص17.

[ii]–وائل نوارة،**الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مجلة الإصلاح الاقتصادي،العدد الرابع عشر،2005/10/01،مركز المشروعات الدولية الخاصة واشنطن 2005.ص2.

•كيث هارت،استاذ علم الانسان/الانثروبولوجيا،جامعة غولدسميثز في لندن/المملكة المتحدة.

[iii]–Bénédicte fontenau, marth nyssene ,abdou salam fall ,**Le secteur informel : Creuset de Pratiques D'économie solidaire ?** ,(1999), Dossier documentaire :**le secteur informel** ,conseil national économique et social,Direction des publications,Alger,juin2002,p77.

[iv]–كيث هارت، **مرجع سبق ذكره**،ص17.

[v]– عاطف وليم اندراوس: **الاقتصاد الظلي ، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة** ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر،2005 . ص 12/ 13.

[vi]– عاطف وليم اندراوس: **مرجع سبق ذكره** . ص15/13.

•• فيتو تانزي :باحث شغل منصب مديرا لإدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي منذ 1981الى غاية 2000،له عدة مقالات في ما يخص النظم الضريبية والاقتصاد غير الرسمي .

[vii]– محمد إبراهيم طه السقا،**الاقتصاد الخفي في مصر**،مكتبة النهضة،مصر،1996،ص13.

••• فريدريك شنايدر:باحث له كتابات عديدة في موضوعات الاقتصاد الموازي ،النظم الضريبية ،والاقتصاد البيئي،كما شاركه– دومنيك انستي:وهو كذلك باحث في الاقتصاد الموازي – في إعداد بعض هذه الموضوعات .

[viii] – فريدريك شنايدر ،دومنيك انستي:(**الاختباء وراء الظلال – نمو الاقتصاد الظلي**) ،قضايا اقتصادية رقم (30)، صندوق النقد الدولي، واشنطن.(الو م أ)، 2002.ص02.

[*](I.C.L.S): International Conference of Labour Statisticians.

[ix] - (*ILO*) INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, **WOMEN AND MEN IN THE INFORMALECONOMY: A statistical picture**, International Labour Organization , GENEVA,2002,p11 // See : www.ilo.org/public/english /employment/infeco/download/menwomen.pdf /20/04/2008.

[*](OECD) Organisation for Economic Co-operation and Development

[**](I.L.O) International Labour Organisation.

[***](IFM) International Monetary Fund.

[****](CIS) Interstate Statistical Committee of the Commonwealth of Independent States.

[x] - Ralf Hussmanns, **Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment**, **Working Paper No. 53,** International Labour Office, Geneva, December 2004,p19/ See : www.ilo.org/public/english/support/lib/resource/subject/informal.htm /17/11/2007.

[xi] - (OECD, ILO, IMF, CIS), **Measuring the Non-Observed Economy – A Handbook, STATISTICS**, Publications, OECD, France, 2002.p37.

[xii]–للمزيد من التفصيل أنظر: بن قيدة مروان ،**إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (نقود مالية وبنوك) جامعة البليدة ،(غير منشورة) ،دفعة 2009، ص (40–47).

[xiii]– عاطف وليم اندراوس: **مرجع سبق ذكره** ، ص:25/24.

[14] – عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي،**التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،مصر،2006،ص28 .

[15] – Friedrich Schneider(a), **Shadow Economies of 145 Countries all over the World: What do we really know? ,** Working Paper, 05/09/2006 , Revised Version ,August 2006, Paper to be presented in "**Hidden in plain sight: Micro-economic measurements of the informal economy: Challenges and opportunities**", London, UK, 4-5 September, 2006,.p 30/31. //See: http://www.brookings.edu/metro/umi/events/20060904_schneider.pdf //23/02/2008

[xvi]– كيم اريك بيتشر ، نفيس الإسلام ،**الحد من الاقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص** ،مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الامريكية ،واشنطن(الو م أ) ،2009 ،ص 3.(بتصرف) .

[xvii] - KRISTINA FLODMAN BECKER, **The Informal Economy**, SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT COOPERATION AGENCY,(SIDA) , Sweden, MARCH 2004,p 17. //SEE: http://rru.worldbank.org/Documents/PapersLinks/Sida.pdf /20/04/2008 .

[xviii]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول،**القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق**،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون،الجزائر،جوان 2004،ص136/137.

20- Ihaddaen Tofik, **Définitions et Caractéristiques du Secteur Informel en Algérie**, Séminaire de Formation des Cadres de L'Inspection de travail ,Sur : (Inspection de travail et Secteur Informel) Alger du : 20 Au 22 Mai 2001,Ministère du Travail et la Protection Sociale, Inspection Générale du Travail ,Alger, 2001,p 06.

[xx] - Hammouda Nacer Eddine,Musette Mohamed Saïd , Jacques Charmes ,**Reflets de L'économie Sociale –Informalisation des économies Maghrébins** ,Volume (1), CREAD, Rostomia ,Alger,2006,p97.

[xxi]- Hammouda Nacer Eddine,Musette Mohamed Saïd , Jacques Charmes , **Op Cit**,p103.

[xxii]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 90.

[xxiii]- منظمة العمل العربية ، **موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات واليات فاعلة)** ، منظمة العمل العربية ،القاهرة ،مصر ،2008، ص 26.

المراجع :

(**1**)–عاطف وليم اندراوس: **الاقتصاد الظلي ، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة** ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر،2005 .

(**2**)–عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي،**التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**،دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،مصر،2006.

(**3**)–محمد إبراهيم طه السقا،**الاقتصاد الخفي في مصر**،مكتبة النهضة،مصر،1996.

(**4**)– كيث هارت،**الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم** ،مجلة حوار المؤتل **نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي**، العدد (2)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،عمان الأردن،الطبعة العربية، يونيو/حزيران2007 .

(**5**)–وائل نوارة،**الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، مجلة الإصلاح الاقتصادي،العدد الرابع عشر،2005/10/01،مركز المشروعات الدولية الخاصة واشنطن 2005.

(**6**)- فريدريك شنايدر ،دومنيك انستي:(**الاختباء وراء الظلال – نمو الاقتصاد الظلي**) ،قضايا اقتصادية رقم (30)، صندوق النقد الدولي، واشنطن.(الو م أ)، 2002.

(**7**)- كيم اريك بيتشر ، نفيس الإسلام ،**الحد من الاقتصاد غير الرسمي بإتاحة الحصول على الفرص** ،مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الامريكية ،واشنطن(الو م أ) ،2009 .

(**8**)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول،**القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق**،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون،الجزائر،جوان 2004.

(**9**)- منظمة العمل العربية ، **موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (نحو سياسات واليات فاعلة)** ، منظمة العمل العربية ،القاهرة ،مصر ،2008.

(**10**)- عزوز علي ،بوزيان عبد الباسط ،**الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخل القياسية)** ،المركز الجامعي –الطاهر مولاي- بسعيدة،الجزائر،يومي 20/21نوفمبر2007.

(**11**)- بن قيدة مروان ،**إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (نقود مالية وبنوك) جامعة البليدة ،(غير منشورة) ،دفعة 2009.

(**12**)-(OECD, ILO, IMF, CIS), **Measuring the Non-Observed Economy – A Handbook, STATISTICS**, Publications, OECD, France, 2002.

(**13**) - (*ILO*) INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, **WOMEN AND MEN IN THE INFORMALECONOMY: A statistical picture**, International Labour Organization , GENEVA,2002. // See :

www.ilo.org/public/english /employment/infeco/download/menwomen.pdf . Consulted /20/04/2008.

(**14**)-Ralf Hussmanns, **Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment**, **Working Paper No. 53,** International Labour Office, Geneva, December 2004./ See : www.ilo.org/public/english/support/lib/resource/subject/informal.htm . Consulted /17/11/2007.

(**15**)- WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2009)**
(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183 economies –WORLD BANK, Washington D.C ,2009 .

(**16**)- WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2010)**
(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183 economies –WORLD BANK, Washington D.C ,2010
(**17**)- WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2011)**
(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183 economies –WORLD BANK, Washington D.C ,2011
(**18**)- WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, **Doing Business (2012)**
(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183 economies –WORLD BANK, Washington D.C ,2012
(**19**)- OECD, Ministry of Economy of Albania, **The Informal Economy in Albania (ANALYSIS AND POLICY RECOMMENDATIONS)** , Report prepared by the OECD - Investment Compact for the Ministry of Economy of Albania , Published with the support of the Central European Initiative (CEI), London, (UK) , December 2004.
(**20**)- Friedrich Schneider(a), **Shadow Economies of 145 Countries all over the World: What do we really know? ,** Working Paper, 05/09/2006 , Revised Version ,August 2006, Paper to be presented in "**Hidden in plain sight: Micro-economic measurements of the informal economy: Challenges and opportunities**", London, UK, 4-5 September, 2006. //See: http://www.brookings.edu/metro/umi/events/20060904_schneider.pdf . Consulted //23/02/2008
(**21**)- Friedrich Schneider, **The Size and Development of the Shadow Economies of 22 Transition and 21 OECD Countries** , Discussion Paper No. 514 , Institut for the Study of Labor, Germany , June 2002.
//See: ftp://repec.iza.org/RePEc/Discussionpaper/dp514.pdf . Consulted //23/02/2008